



الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

كيغالي، رواندا

15-11 تشرين الأول/أكتوبر 2022



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

FEM/34/4.Inf-1

10 أيلول/سبتمبر 2022

منتدى النساء البرلمانيات

البند 4

المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي

من منظور جندي

الثلاثاء، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، 15:00 - 16:15

I. ترتيبات المناقشة

سيُدعى المشاركون إلى مناقشة مشروع القرار المدرج على جدول أعمال الجمعية العامة الـ145 بعنوان الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان). وسيناقش المشاركون مشروع القرار من منظور جندي، وسيصدرون توصيات بشأن التعديلات المتعلقة بالجنود التي سيقدمها منتدى النساء البرلمانيات إلى اللجنة الدائمة.

وبعد عرض قصير لمشروع القرار، سيناقشه المنتدى في جلسة عامة. بناء على توصية من مكتبه، سيقوم المنتدى بتعيين مقررة. ستقدم المقررة مجموعة من التوصيات بناءً على المناقشة إلى منتدى النساء البرلمانيات في وقت لاحق من بعد الظهر.



II. محور المناقشة

ستركز المناقشة على الجوانب الجندرية الرئيسية التالية لمشروع القرار: دعم نهج قائم على الحقوق، ومستجيب للمنظور الجندري في التعامل مع الهجرة؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات؛ وضمان تطبيق التشريعات والإنفاذ المرتبطة بمكافحة الاتجار بالبشر التي تركز على الناجين.

وتشكل النساء ما يقارب من نصف المهاجرين في العالم، لكنهن يواجهن أشكالاً محددة من التمييز وسوء المعاملة في سياق الهجرة الدولية. تميل العمالات المهاجرات إلى العمل في القطاعات الأقل حماية والأقل أجراً، مثل قطاع العمل المنزلي، حيث غالباً ما يعملن كمهاجرات غير حائزات على الوثائق اللازمة. كما تميل النساء المهاجرات إلى التمثيل الزائد في برامج لم تشمل الأسرة، مما يعني أن تصاريح إقامتهن ترتبط عموماً بتصاريح أزواجهن. تمثل هذه التبعية عامل ضعف إذ قد تضطر المرأة إلى الاستمرار في علاقة مسمية لتجنب الطرد. إن حدوث العنف أو التهديد به والاعتداء على أساس الجندر، بما في ذلك الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للنساء، في بلد المنشأ، يمكن أن يؤدي أيضاً إلى دفع النساء لطلب اللجوء في الخارج. ومع ذلك، رغم أنهن يواجهن مثل هذا الخطر، فقد لا يتم منحهن دائماً صفة لاجئ.

وتتعرض النساء والفتيات المشردات- بما في ذلك بسبب الكوارث والنزاعات المتعلقة بالمناخ- أو في الهجرة بشكل خاص لخطر الاتجار بالبشر. ينطوي الاتجار بالبشر على استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه لغرض العمل القسري أو الاستغلال الجنسي. إنه يقوم على إساءة معاملة الضعف المتأصل للضحايا. في العام 2018، مقابل كل 10 ضحايا للاتجار بالبشر تم كشف النقاب عنهم على الصعيد العالمي، كان من ضمنهم حوالي خمس نساء راشدات وفتاتين، وذلك، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تمثل النساء والفتيات 35% من ضحايا الاتجار بين العمالة المكتشفة. تُظهر البيانات المتعلقة بالاتجار بغرض الاستغلال الجنسي أن 94% من الضحايا هم من النساء والفتيات.¹ إن الاتجار بغرض الاستغلال الجنسي هو المشروع الإجرامي الأسرع نمواً في العالم، حيث تصل قيمته حوالي 99 مليار دولار أمريكي كل عام.² إنّه يؤثر على كل منطقة في العالم، إما كبلد مصدر أو بلد عبور أو وجهة.

والأسباب الجذرية للاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية هي التالية: (أ) التمييز المنهجي القائم على الجندر الذي يؤدي إلى الظلم الاقتصادي والاجتماعي الذي تعاني منه النساء

¹ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، [التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر للعام 2020](#).

² المساواة الآن، [الاتجار من أجل الاستغلال الجنسي](#) (تم الاطلاع في أيلول/سبتمبر 2022).



والفتيات بشكل غير متناسب؛ (ب) حالات النزاع وحالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك ما يترتب عليه من تشريد؛ (ج) التمييز في أنظمة الهجرة واللجوء؛ (د) الطلب الذي يشجع الاستغلال ويؤدي إلى الاتجار بالبشر؛ و (هـ) استخدام التكنولوجيا الرقمية في الاتجار بالبشر.³

وهذه الأسباب الجذرية تجعل من السهل على شبكات الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي إغراء النساء والأطفال الأكثر ضعفاً من البلدان النامية والمتقدمة، ومن البلدان المتنازعة، مع وعد بوظيفة لائقة ومكان آمن حتى يغادروا مواطنهم ويتوجهوا نحو ما يعتقدون أنه حياة أفضل وأكثر أماناً. غالباً ما تزود هذه الشبكات المنظمة الضحايا بوثائق سفر مزورة وتنقلهم إلى بلد المقصد، حيث يجد الضحايا أنفسهم مجبرين على ممارسة الاستغلال الجنسي، ويتم احتجازهم في ظروف غير إنسانية ويتم ترويعهم باستمرار.⁴

وتؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في منع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في سياق الهجرة الدولية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات. وهذا يعني تعزيز نهج قائم على الحقوق، ومحوره الناجين، ومستجيب للمنظور الجندي ومراعي للأطفال تجاه الهجرة والاتجار بالبشر، وهو نهج يحدد ويعالج نقاط الضعف القائمة، كما يمكن النساء والفتيات، ويأخذ في الاعتبار التهديدات المرتبطة بالجنس التي تواجهها النساء والفتيات في بلدان المنشأ والعبور والبلدان المضيفة.

ولا ينبغي أن تشمل إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر سنّ تشريعات محددة فحسب، بل ينبغي أن تضمن أيضاً إنفاذها من خلال آليات مناسبة وحسنة الموارد وموظفين مدربين على النحو الواجب. كما ينبغي منح الناجين إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم كضحايا؛ وإلى الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية؛ وإلى سكن آمن ومناسب. ينبغي معالجة قضية الاتجار بالبشر التي تسهلها التكنولوجيا من خلال إنشاء أطر تنظيمية تعطي الأولوية للسلامة على الإنترنت. وأخيراً، فإن التمكين والحد من أوجه الضعف والطلب على الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي هي عناصر أساسية للوقاية.

ويتطلب كل هذا إجراءات قوية من قبل البرلمانات لتعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية، والإشراف على تحقيقها، وتخصيص الموارد اللازمة لضمان التنفيذ وتعزيز آليات التعاون الدولي لمكافحة جميع أشكال الإساءة والاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة الدولية.

³ لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو)، التوصية العامة رقم 38 (2020) بشأن الاتجار بالنساء والفتيات في سياق الهجرة العالمية (UN Doc. CEDAW/C/GC/38، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

⁴ المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)، أنواع الاتجار بالبشر (تم الاطلاع في أيلول/سبتمبر 2022).



وتتضمن الأسئلة التوجيهية للمناقشة الآتي:

- ما هي الفرص الاقتصادية والمعيشية التي يمكن أن تثنى المرأة عن الهجرة عبر طرق غير آمنة وتحميها من مخاطر الاتجار بالبشر؟
- ما هي الممارسات الجيدة القائمة التي تضمن ألا تميز قوانين الهجرة والاتفاقيات الثنائية ضد المرأة بسبب نوع مهنتها أو وضعها العائلي؟
- كيف يمكن لأنظمة اللجوء أن تأخذ في الاعتبار وبشكل أفضل التهديدات المرتبطة بالجنود لحياة أو سلامة المرأة، مثل الزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للنساء، والاستغلال الجنسي في سياق الاتجار بالبشر؟
- ما هي التدابير القانونية والتنظيمية التي ينبغي وضعها لمنع ومعالجة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، بما في ذلك عبر الإنترنت؟
- ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لضمان أن النساء المتاجر بهن والمهاجرات اللواتي يتعرضن لسوء المعاملة يُنظر إليهن دائماً على أنهن ناجيات، ويمكنهن طلب الحماية من دون التعرض للإيذاء مرة أخرى؟



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

145th IPU Assembly

Kigali, Rwanda
11-15 October 2022



145th IPU ASSEMBLY
2022 | Kigali, Rwanda

Forum of Women Parliamentarians
Item 4

FEM/34/4.Inf-1
10 September 2022

Contributing to the work of the 145th IPU Assembly from a gender perspective

Tuesday, 11 October 2022, 15:00 – 16:15

I. Arrangements for the debate

Participants will be invited to discuss the draft resolution that is on the agenda of the 145th Assembly entitled *Parliamentary impetus to local and regional development of countries with high levels of international migration and to stopping all forms, including state-sponsored, of human-trafficking and human rights abuses* (Standing Committee on Democracy and Human Rights). Participants will discuss the draft resolution from a gender perspective and issue recommendations on gender-related amendments to be submitted by the Forum of Women Parliamentarians to the Standing Committee.

After a short presentation on the draft resolution, the Forum will debate it in plenary. On the recommendation of its Bureau, the Forum will designate a rapporteur. The Rapporteur will submit a set of recommendations based on the debate to the Forum of Women Parliamentarians later in the afternoon.

II. Focus of the debate

The debate will focus on the following main gender aspects of the draft resolution: upholding a rights-based, gender-responsive approach to migration; addressing the root causes of trafficking and sexual exploitation of women and girls; and ensuring survivor-centered anti-trafficking legislation and enforcement.

Women constitute nearly half of the world's migrants, but they face specific forms of discrimination and abuse in the context of international migration. Women migrant workers tend to be employed in sectors that are among the least protected and lowest paid, such as the domestic work sector where they are often employed as undocumented migrants. Migrant women also tend to be overrepresented in family reunification schemes, meaning that their residence permit is generally linked to that of their husband. Such a dependency is a factor of vulnerability as a woman might have to remain in an abusive relationship to avoid being expelled. The occurrence or threat of gender-based violence and abuse, including forced marriage and female genital mutilation, in the country of origin can also lead women to seek asylum abroad. However, even though they face such danger they might not always be granted refugee status.

Women and girls in displacement – including due to climate-related disasters and conflict – or in migration are also particularly exposed to the threat of trafficking. Human trafficking involves the use of force, fraud, or coercion for the purpose of forced labour or sexual exploitation. It is based on the abuse of the inherent vulnerability of the victims. According to the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), in 2018, for every

#IPU145

10 trafficking victims detected globally, about five were adult women and two were girls. Women and girls represented 35% of detected labour trafficking victims. Data on trafficking for the purpose of sexual exploitation show that 94% of victims are women and girls.¹ Trafficking for the purpose of sexual exploitation is the fastest-growing criminal enterprise in the world, worth nearly US\$ 99 billion each year.² It affects every region in the world, either as a source, transit or destination country.

The root causes of trafficking and sexual exploitation in women and girls in the context of global migration are the following: (a) the systemic gender-based discrimination that creates the economic and social injustices experienced disproportionately by women and girls; (b) situations of conflict and humanitarian emergencies, including the consequent displacement; (c) discrimination in migration and asylum regimes; (d) the demand that fosters exploitation and leads to trafficking; and (e) the use of digital technology in trafficking.³

These root causes make it easier for trafficking networks for sexual exploitation to lure the most vulnerable women and children from developing and developed countries, and from countries in conflict, with the promise of a decent job and a safe place so that they leave their homes and head for what they think is a better and safer life. These organized networks often provide victims with fake travel documents and transport them to the destination country, where the victims find themselves forced into sexual exploitation, are held in inhumane conditions and are constantly terrorized.⁴

Parliaments have a key role to play to prevent and address human rights abuses including trafficking and sexual exploitation in the context of international migration, with particular attention to women and girls. This implies advancing a rights-based, survivor-centered, gender-responsive and child-sensitive approach to migration and trafficking, namely one that identifies and addresses existing vulnerabilities, empowers women and girls, and takes into account the gender-related threats women and girls face in origin, transit and host countries.

Anti-trafficking action should not only include enacting specific legislation but should also ensure its enforcement through appropriate and well-resourced mechanisms and duly trained personnel. Survivors must also be granted access to information on their rights as victims; to medical, psychological, social and legal services; and safe and appropriate accommodation. Technology-facilitated trafficking should be addressed by establishing regulatory frameworks that prioritize online safety. Finally, empowerment, the reduction of vulnerabilities and of the demand for trafficking for the purpose of sexual exploitation are key elements of prevention.

All of this requires robust action by parliaments to strengthen legislative and regulatory frameworks, oversee their realization, allocate the necessary resources to ensure implementation and foster international cooperation mechanisms to combat all forms of abuse and trafficking in women and girls in the context of international migration.

¹ UNODC, [Global Report on Trafficking in Persons 2020](#).

² Equality Now, [Trafficking for sexual exploitation](#) (accessed September 2022).

³ Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW Committee), [General recommendation No.38 \(2020\) on trafficking in women and girls in the context of global migration](#) (UN Doc. CEDAW/C/GC/38, 20 November 2020).

⁴ International Criminal Police Organization (INTERPOL), [Types of human trafficking](#) (accessed September 2022).

Guiding questions for the debate include:

- *What economic and livelihood opportunities can dissuade women from migrating through unsafe routes and protect from the dangers of trafficking?*
- *What good practices exist that ensure migration laws and bilateral agreements do not discriminate against women due to their type of occupation or family status?*
- *How can asylum systems better take into account gender-related threats to the life or integrity of women, such as forced marriage, female genital mutilations and sexual exploitation in the context of trafficking?*
- *What legal and regulatory measures should be put in place to prevent and address trafficking and sexual exploitation, including online?*
- *What measures should be taken to ensure that trafficked women and migrant women subjected to abuse are always considered as survivors and can seek protection without being revictimized?*